الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

المداخلة تندرج ضمن المحور الأول واقع القطاع الفلاحي

تحت عنوان

دراسة تحليلية لواقع و أفاق القطاع الفلاحي في الجزائر

من إعداد:

د/خنفري خيضر

أستاذ محاضر أ

تخصص: تحليل اقتصادي

بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس

رقم الهاتف: 0770-48-99-33

البريد الإلكتروني Khenfri.Kheider@yahoo.fr

من إعداد:

أ/ بورنيسة مريم

طالبة دكتوراه سنة أولى ل. م.د

تخصص: محاسبة و تدقيق

بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس

رقم الهاتف:0780-42-22-88

البريد الإلكتروني ritagemeriem@yahoo.fr

الملخص

أصبح القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة ضمن أولويات الدولة الجزائرية بشكل لافت، كونه يعد من أهم القطاعات المدرة للعمل و مصادر الدخل لشريحة كبيرة من السكان، إذا تم استغلاله استغلالا جيدا. هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي و توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، ناهيك عن تلبية حاجات الاستهلاك الغذائية. و نظرا للأهمية القصوى للقطاع الفلاحي على كافة الأصعدة، ارتأينا إلى دراسة هذا الموضوع بغية التعرف على واقع و أفاق القطاع الفلاحة في الجزائر ، حيث قسمنا دراستنا إلى محورين رئيسيين، تناولنا في الفصل الأول عن المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنشاط الفلاحي، خصائصه، أهميته و أهدافه. أما في المحور الثاني فتناولنا أهم المؤشرات الفلاحية في الجزائر ، و استندنا في ذلك على مجموعة من الإحصائيات و المعطيات الصادرة عن جهات رسمية و تقارير دولية لسنة 2016 عن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، أما المحور الثالث فتطرقنا إلى أهم العوائق التي تواجه هذا القطاع ، و كذا السبل و الاستراتيجيات المرسومة من طرف الدولة الجزائرية لإعادة تفعيل دوره الاقتصادي و الاجتماعي.

و خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الأهمية الحيوية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ، و ما حققه من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك يظل محدودا و ضئيلا ، نظرا لقلة المساحة المزروعة، و شح الموارد المائية و تدني الري و قلة مساحة الأراضي المروية ، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية و متطلبات التنمية الزراعية من جهة و تدني إنتاجية المحاصيل و الثروة الحيوانية.

الكلمات المفتاحية: النشاط الفلاحي، الاستراتيجية الفلاحية، الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني.

Abstract :

In recent years, the agricultural sector has become one of the priorities of the Algerian state. It is considered one of the most important sectors of labor and sources of income for a large segment of the population, if it is exploited well. This is in addition to its contribution to the achievement of food security and the provision of raw materials for many manufacturing industries, as well as to meet the needs of food consumption. Due to the great importance of the agricultural sector at all levels, we

decided to study this subject in order to identify the reality and prospects of the agriculture sector in Algeria, where we divided our study into two major axes. In the first chapter we discussed the basic concepts related to agricultural activity, its characteristics, its importance and its objectives. In the second axis, we discussed the most important agricultural indicators in Algeria, and we relied on a set of statistics and data issued by official bodies and international reports for the year 2016 on the reality of the agricultural sector in Algeria. The third axis dealt with the most important obstacles facing this sector, As well as the strategies and strategies drawn up by the Algerian state to reactivate its economic and social role. The study found that despite the vital importance of the agricultural sector in the national economy and the improvements achieved during the past years, this is still limited and small, due to the lack of cultivated area, the scarcity of water resources, low irrigation and lack of space. As well as the technological gap between the outputs of agricultural research and the requirements of agricultural development on the one hand and the low productivity of crops and livestock.
Keywords: agricultural activity, agricultural strategy, plant production, animal production.

المقدمة:

يمثل القطاع الزراعي نشاطا بارزا في اقتصاديات الدول العربية بسبب استيعابه لأكثر من ربع حجم القوى العاملة و مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و تلبية للحاجات الاستهلاكية الغذائية، بالإضافة إلى السلع و المواد الأولوية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية . و يتسم القطاع الزراعي باعتماده على الأمطار في غالبية الدول العربية بالإضافة إلى الاعتماد على الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم في الكثير من البلدان العربية من زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية.

و في سبيل تطوير قطاعاها الفلاحي، انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان العربية استراتيجية جديدة في منظومتها الاقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة، و القائمة على تطوير قطاعها الفلاحي كبديل للاقتصاد الريعي الذي كان ولازال المصدر الرئيسي و الأول في الاقتصاد الجزائري، حيث تجلت أبرز أهداف هذه الاستراتيجية في تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي على الصعيد المحلي ، و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وزيادة عوائد هذا القطاع، و لتحقيق ذلك اعتمدت الدولة على تسخير مجموعة من الأليات المادية (كالعتاد، الأسمدة، المبيدات الكيميائية، الآلات، الجرارات) و الأليات المالية (كمساعدة المزارعين و الفلاحين بقروض)، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن ناجعة بالقدر الذي تطلع إليه المسؤولين في هذا القطاع ، و هذا من خلال ما أوردته الإحصائيات و التقارير السنوية الصادرة عن المنظمات الزراعية العربية و الدولية ، التي أثبتت بأن هذا القطاع لازال يتخبط في العديد من المشاكل الذي أحالت إلى عدم الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص بعض الحبوب و غيرها من المنتجات الفلاحية الأخرى.

وقصد استرجاع الدور الريادي و الاقتصادي للقطاع الفلاحي ، يجب على الدولة أن تعيد النظر في الاستراتيجية الفلاحية المتخذة و إعادة تفعيلها دورها الرئيسي ، كما يجب أن تعمل على التقليل من التبعية الغذائية و أن تحاول تحقيق الأمن الغذائي و تصدير المنتجات إلى الخارج.

و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعالية الاستراتيجية الفلاحية المنتجهة من طرف الدولة الجزائرية؟ و ماهي الأليات الكفيلة لتحسين عوائد هذا القطاع؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
- معرفة الإمكانيات المتاحة في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية و المستغلة منها حاليا في الجزائر
- تشخيص العقبات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر
- إعطاء حلول بديلة لتفعيل وزيادة مردودية القطاع الفلاحي في الجزائر

مخطط الدراسة: تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية على الشكل التالي:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

المحور الثاني: دراسة أهم المؤشرات الفلاحية في الجزائر

المحور الثالث: الأليات الكفيلة لتفعيل مردودية القطاع الفلاحي

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية التي تعول عليها الدولة الجزائرية مستقبلا، نظرا لمساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني. و للتعرف أكثر عن هذا الموضوع، قمنا بتقسيم هذا المحور إلى عدة فروع ، حيث تناولنا في الفرع الأول مفهوم النشاط الفلاحي، أما الفرع الثاني فتطرقنا إلى خصائص النشاط الفلاحي في الجزائر ، و الفرع الثالث تناولنا أهميته و الفرع الرابع و الأخير تطرقنا إلى أهداف تنمية القطاع الفلاحي على الصعيد المحلي.

أولا: تعريف النشاط الفلاحي:

هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات و الحيوانات و تتور على إنتاج ينفع الإنسان منها الغداء ...) وتنقسم غلى قسمين الفلاحة التقليدية و الفلاحة العصرية و تتجلى أهمية الفلاحة في توفير الغذاء و توفر الشغل و تنشيط القطاعات الاقتصادية.[1]

ثانيا: خصائص النشاط الفلاحي في الجزائر:

من بين أهم خصائص النشاط الفلاحي نجد منها:

-تقلّب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر؛ وذلك بسبب تأثير العوامل الجوّية والطبيعية.

-صعوبة التنبّؤ بالمحصول السنوي من الإنتاج الفلاحي.[2]

-تمتلك الجزائر على أراضي صالحة للزراعة على طول ساحلها الشريطي.

-إمكانية زرع أي نوع من النباتات، الحبوب، الخضر ، الفواكه نتيجة للتربة الخصبة التي تزخر بها الأراضي الزراعية في الجزائر.[3]

ثالثا: أهمية القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الزراعي المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية و ذلك كون أنه:

- قطاع إنتاجي .
- يشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة.
- يعمل على توفير الغذاء لنسب معتبرة من مجموع السكان.

- يعمل على تنمية القطاع الصناعي بمختلف المواد الأولية الازمة، كما يقوم باستعمال مختلف وسائل الإنتاج الخاصة بالعملية الفلاحية.[4]

رابعا: أهداف تنمية القطاع الزراعي:

من بين أهداف القطاع الفلاحي في الجزائر نجد :

- ترقية وتطوير معدلات التنمية الفلاحية، وكذا توفير الحاجيات الغذائية للأفراد.
- زيادة القدرات الإنتاجية للأراضي الفلاحية، من خلال تنظيم سبل حيازة الأراضي و العقارات الفلاحية.
- تثمين الإمكانات و القدرات الفلاحية المتاحة كالأرض والمصادر المائية، و العمل على استغلالها أحسن استغلال.
- تفعيل البنوك الفلاحية المتخصصة لدعم القطاع الفلاحي، وتوفير الائتمان اللازم للنشاطات الفلاحية.[5]
- تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية و تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين ، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الفلاحية.[6]

المحور الثاني: دراسة أهم المؤشرات الفلاحية في الجزائر:

سنتطرق في هذا المحور إلى أهم المؤشرات الفلاحية في الجزائر، و ذلك انطلاقا من الإحصائيات و المعلومات المقدمة من منظمة التنمية الزراعية، و منظمة التنمية الزراعية و الأغذية الدولية.

أولا: شعبة القمح في الجزائر:

أما فيما يخص الإنتاج السنوي للقمح في الجزائر فهو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): يبين الإنتاج السنوي من القمح في الجزائر

	سنة 2013				سنة 2014-2015			
	تقدر المساحة المزروعة بحوالي 3387214 هكتار				قدر الإنتاج السنوي للموسم الفلاحي بحوالي 37.5 مليون قنطار			
أنواع الحبوب	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
الوزن	1502260	578441	1228875	77638	20199390	6367916	10305564	682025

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016.

الشكل رقم (3): الإنتاج السنوي من القمح لسنة 2013

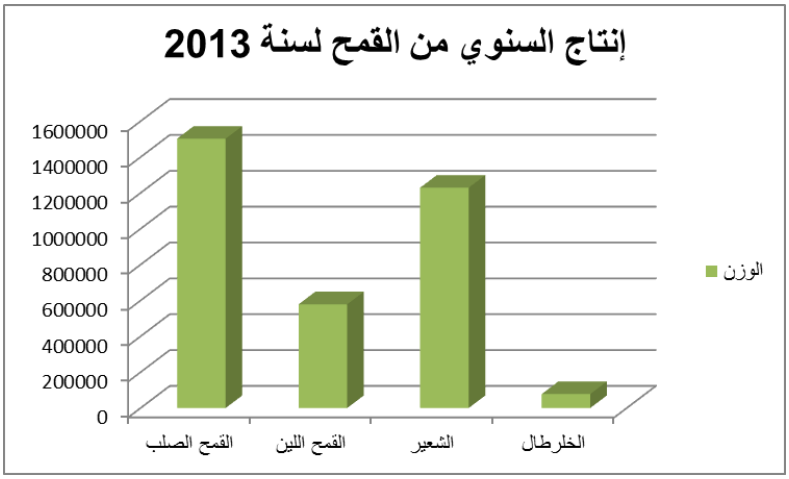

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016.

الشكل رقم (4): إنتاج السنوي من القمح لسنتي 2014-2015

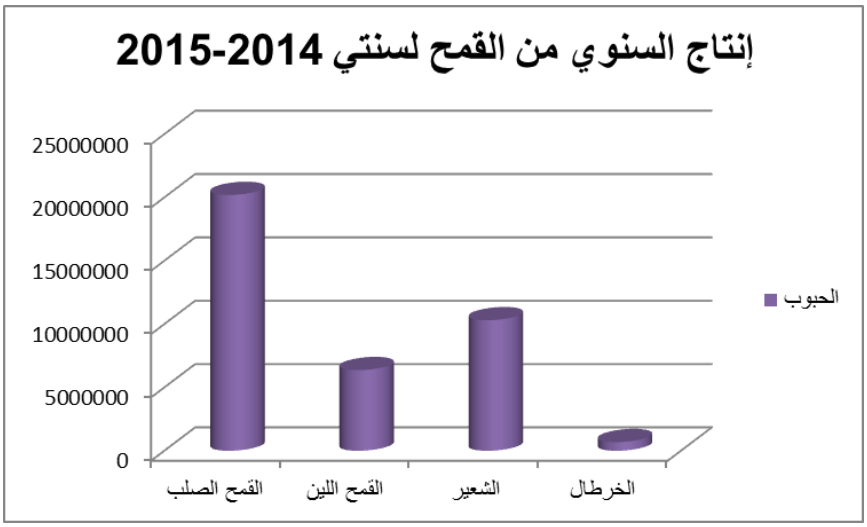

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016.

ثانيا: شعبة التمور في الجزائر:

تقدر المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة النخيل ب 175000 هكتار .في حين يقدر العدد الإجمالي لنخيل التمور ب 18 مليون نخلة منها 8 ملايين نخلة صنف دقلة نور.

كما يقدر الإنتاج السنوي بحوالي 8 ملايين قنطار منها 3 ملايين قنطار نصف دقلة نور.

يقدر متوسط المردود في الوطن ب 40 كلغ/ نخلة، فيما يقدر متوسط المردود بولاية بسكرة ب 70 كلغ/نخلة.

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور ، إلا أنه يمكن تصنيف أهمها حسب الخصائص التالية:

-التمور الجافة بنسبة 35%، دقلة بيضاء، مش دقلة، تين ناصر.

-التمور نصف الجافة بنسبة 45%، دقلة نور، تافزوين، تمجوهرت، أزرزة

التمور اللينة بنسبة 20%: الغرس، أدالة، بنت أخبالة.

الشكل رقم (6): توزيع الولايات المنتجة للتمور حسب الإمكانيات

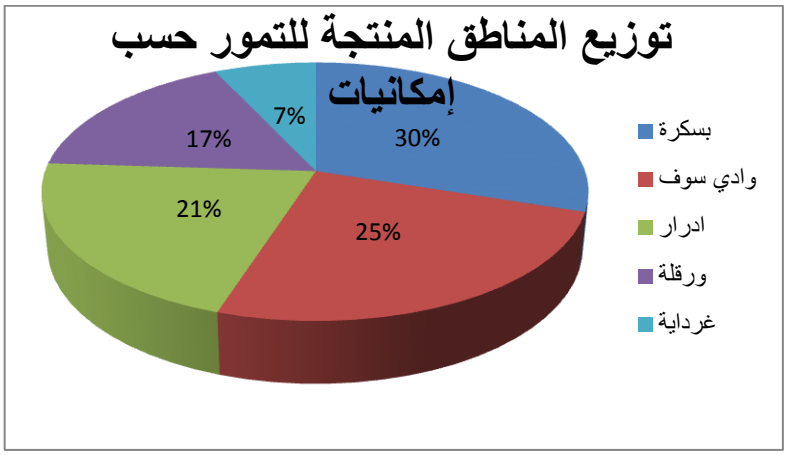

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن توزيع التمور متمركز بصفة كبيرة في المناطق الجنوبية من الوطن و هذا نظرا لطبيعة و خصوصية التمور التي تحتاج إلى مناخ حار يساعدها على نموها، حيث تملك الجزائر ثروة هائلة من النخيل تقدر بنحو 20 مليون نخلة، تنتج نحو ألف نوع من التمور، الأمر الذي جعل الاستثمار في مجال إنتاج التمور ثاني أكبر مورد

للعملة الصعبة في الجزائر، بعد البترول، حيث تصدر الجزائر سنوياً ما قيمته 39 مليون دولار، مع أن إنتاجها من التمور يفوق 690 ألف طن سنوياً.

ثالثا: الإنتاج النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانه مهم في الزراعة، لأنه يعتبر من بين الركائز الأساسية التي توفر الغذاء و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا. حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها البقوليات بأنواعها إضافة إلى مجموعة من الخضر و الفواكه .[1]

الجدول رقم (3): الإنتاج النباتي من سنة 2012-2014

	2012	2013	2014
البازلاء الجافة	9.18	10.59	10.12
العدس	5.74	6.32	5.34
الحمص	27.68	34.98	35.12
الطماطم	796.96	975.07	1065.60
الباذنجان	91.83	118.66	138.08
الزهرة	119.22	123.54	155.76
الخيار	115.16	140.77	180.24
التفاح	397.53	455.94	462.81
البطيخ	1495.08	1500.56	1614.30
التين	5015.19	117.10	128.62
الرمان	71.71	76.52	79.04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35، الإنتاج النباتي سنة 2016.

الشكل رقم (7): الإنتاج النباتي من سنة 2012-2014

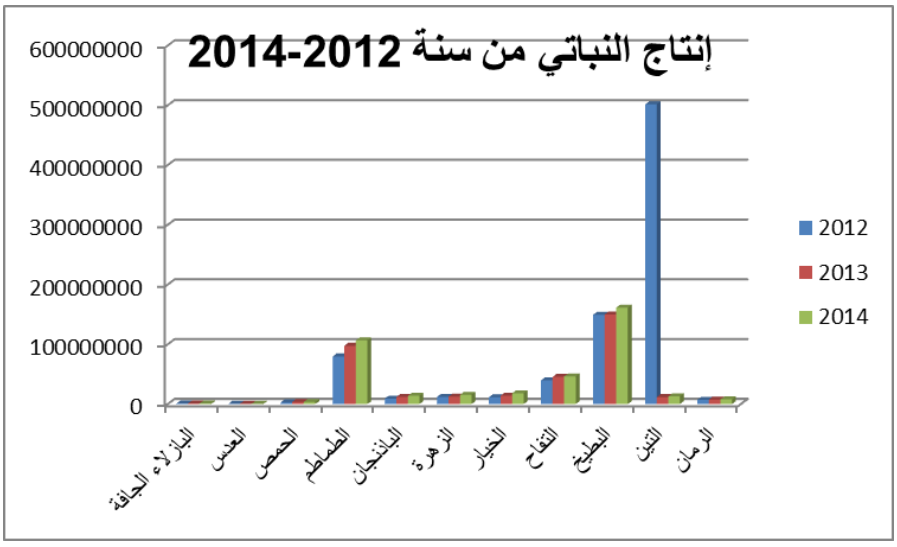

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35، الإنتاج النباتي سنة 2016.

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2008 ، ص 119

من خلال معطيات الجدول السابق ، نلاحظ أن البقوليات عرفت تذبذبا في الإنتاج طيلة الفترة الممتدة من 2012-2014 ، و هذا راجع إلى نقص ألات الحصاد ، و غياب سياسة دعم الإنتاج الفلاحي للبقول الجافة،أما فيما يخص إنتاج الخضر و الفواكه فعرفا زيادة الإنتاج سنة 2014 مقارنة بالسنوات الماضية ، و يعود التحسن في الإنتاج إلى التوسع في الزراعة المروية و استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة و توفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين، إلى جانب التوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة، وتطوير كفاءة الري و الاستفادة من المياه الجوفية و تحسن مستوى الخدمات الزراعية. كما قامت الجزائر بتفعيل منظومة البحث والإرشاد الزراعي، ونشر استخدام الأصناف المحسنة والأكثر ملاءمة وتحملاً للجفاف، والمدخلات الأخرى المناسبة إلى جانب تطوير وتوسيع مشروعات حصاد المياه واستخدام الري التكميلي.

رابعا: الإنتاج الحيواني:

يشكل الإنتاج الحيواني جزء مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة ، و أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار ، الأغنام، الماعز ، الخيول، الإبل بالإضافة إلى الأسماك و الدواجن.

حيث يوضح الجدول الموالي الإنتاج الحيواني و الداجني في الجزائر من 2012-2014

الجدول رقم (4): الإنتاج الحيواني و الداجني في الجزائر من 2012 –2014

السنوات	2012	2013	2014
إنتاج لحم الأبقار	118.85	122.95	131.90
إنتاج لحم الماعز و الأغنام	113.87	111.38	112.44
إنتاج لحم الجمال	8.15	7.87	8.30
إنتاج اللحوم الحمراء	240.87	242.20	252.64
إنتاج لحم الدجاج	365.40	418.40	463.18

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35، قسم الإنتاج الحيواني و الداجني و السمكي ،سنة 2016.

الشكل رقم (8): الإنتاج الحيواني و الداجني في الجزائر من 2012 –2014

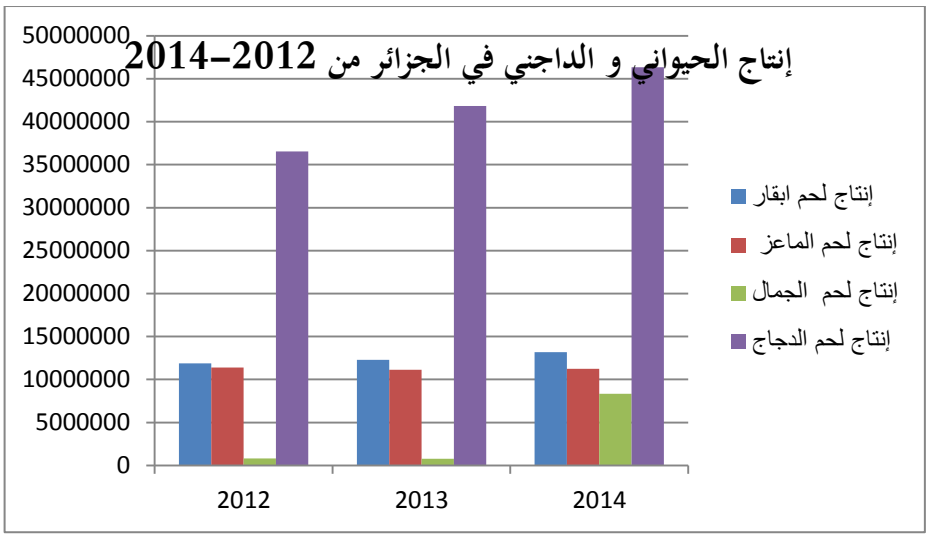

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35، قسم الإنتاج الحيواني و الداجني و السمكي ،سنة 2016.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن إنتاج لحم الأبقار، إنتاج لحم الدجاج، و إنتاج البيض عرف زيادة معتبرة و تحسنا في الإنتاج سنة 2014 مقارنة بسنتي 2012 و 2013 ، و ترجع أساب هذا التحسن في الإنتاجية إلى توفر الميزة النسبية لتربية الأبقار و الدجاج و تحسن أساليب الإدارة و التغذية و الرعاية الصحية و التناسلية ، كما استعانت الجزائر بتقنيات حديثة فيما يخص تربية هذا النوع من الحيوانات و تهجينها، و توفير الموارد العلفية المختلفة كالأعلاف الخضراء و الأعلاف الخشنة الجافة و الأعلاف المركزة و كلا المراعي الطبيعية، كما سعت إلى تعميم الخدمات البيطرية و التركيز على الإجراءات الوقائية لحماية الثروة الحيوانية. أما فيما يخص إنتاج لحم الماعز و الأغنام و لحم الجمال فعرف تذبذبا في الإنتاج، و عموما تفسر أسباب هذا الانخفاض إلى تدني نوعية السلالات لضعف برامج التحسين الوراثي و الاعتماد على الرعي التقليدي ، و نقص الموارد العلفية، إلى جانب نقص مراكز الرعاية الطبية وضعف قنوات التصنيع، و التسويق لهذا النوع من المنتجات الحيوانية بالرغم امتلاك الجزائر على بيئة نموذجية لتربيتها.
كما ترجح أسباب انخفاض إنتاج لحم الماعز و الأغنام إلى ضعف البنيات التحتية اللازمة لتجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها من محاجر ومسالخ، وأساطيل النقل. هذا بالإضافة إلى اعتماد المربين على التربية التقليدية وعدم ارتباطهم بالأسواق.

خامسا: إنتاج اللبن:

تعد البقر و الماعز من الحيوانات المنتجة للحليب بالدرجة الأولى، إذ يتم تحويل و مخض هذا الحليب سواء بطرق تقليدية أو حديثة إلى لبن صافي. و لمعرفة الكمية المنتجة سنويا من اللبن في الجزائر ، نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): الكمية المنتجة من اللبن للفترة المتمددة من 2012-2014

السنوات	2012	2013	2014
إنتاج اللبن	266.33	299.35	303.03

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016

الشكل رقم (9): إنتاج اللبن في الجزائر للفترة مابين 2012-2014

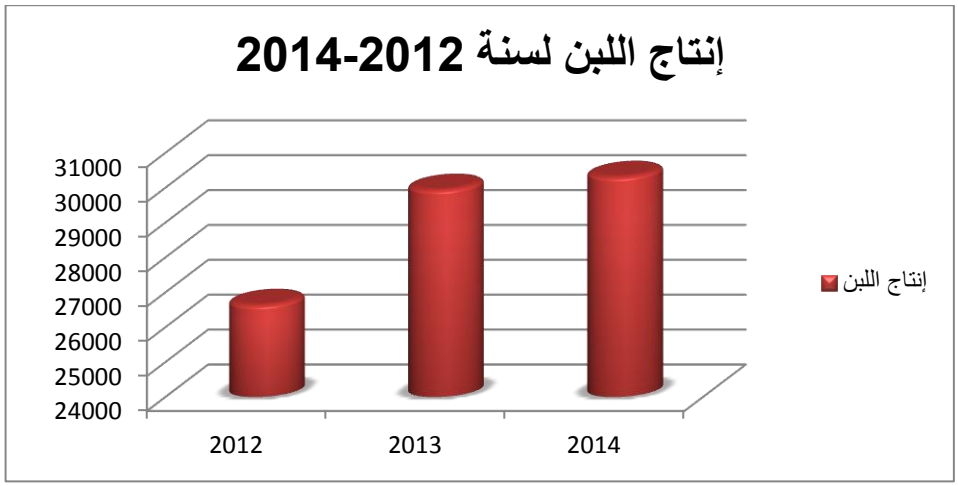

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016

كل من خلال معطيات الجدول رقم (5) ، و الشكل رقم (9) ، نلاحظ ان إنتاج اللبن شهد زيادة معتبرة ؛ حيث قدرت الكمية المنتجة من اللبن سنة 2014 ب 3648.55 ألف لتر، بعدما كانت تقدر ب 2425.41 و تفسر أسباب هذه الزيادة زيادة مشاريع صناعة الحليب و توفر قنوات جمع الحليب و تسويقه بشروط صحية.

سادسا: الإنتاج السمكي:

سنتطرق في هذا الجزء إلى الانتاج السمكي وفق الاحصائيات الصادرة عن منظمة الزراعة سنة 2016 وفق ما يلي:

الجدول رقم (6): يبين الإجمالي السنوي للإنتاج السمكي

الجزائر	كمية إنتاج السمك من المصايد الطبيعية		
	2012	2013	2014
الإجمالي السنوي للإنتاج السمكي	107.83	101.86	99.17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي/ المجلد رقم، 9 سنة 2016، ص 50.

الشكل رقم (10): كمية إنتاج السمك من المصايد الطبيعية من 2012 إلى غاية سنة 2014

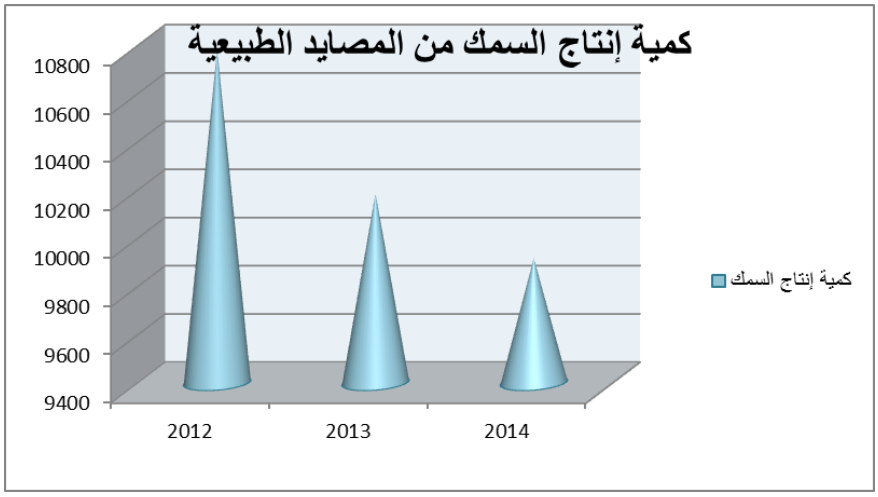

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي/ المجلد رقم، 9 سنة 2016، ص 50.

من خلال معطيات الجدول رقم (6)، نلاحظ أن إجمالي الإنتاج السمكي السنوي يشهد انخفاضا في الكميات المنتجة من المصايد الطبيعية، ، و هذا ما توضحه معطيات الجدول أعلاه، و ترجع أسباب انخفاض الكميات المنتجة من الأسماك في السواحل الجزائرية إلى غياب أساليب الصيد الحديثة ، و التركيز على الصيد الساحلي لضعف قدرات القوارب الصيد الجزائرية على مياه البحر الأبيض المتوسط، و محدودية المعلومات و الإحصائيات الخاصة بالصيد و المخزون السمكي ، و ضعف البنى التحتية للموانئ الجزائرية مثل ورش الصيانة و مخازن التبريد و ضعف القدرات الموسمية و الإدارية ، و محدودية الخطط الاستراتيجية لتطوير قطاع الثروة السمكية، و ضعف البحوث و التقانة و الخدمات في جميع المجالات ذات العلاقة بتنمية و استغلال الثروة السمكية (الصيد ، الاستزراع السمكي ، النقل و التداول، التصنيع و ضبط الجودة) و ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصيادين ، بالإضافة إلى قلة استثمارات القطاعين الخاص و العام في القطاع السمكي. و عدم وجود نظام لحماية المخزون السمكي من عمليات الصيد العشوائي الذي تقوم به الشركات الدولية في المياه العربية.

المحور الثالث: العوائق و الأليات الكفيلة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر:

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى كل من العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، و كذا الأليات الكفيلة للنهوض بهذا القطاع.

أولا: العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر:

من بين العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد المحلي نجد منها:

- سوء استغلال المساحات الصالحة للزراعة و تخصيصها لبناء الهياكل و المنشآت.
- صعوبة الحصول على البذور الكيميائية ، خاصة و أن الغرب هم من يصدرون لنا هذه البذور.
- عدم تجاوب بعض المزارعين مع أصحاب الإرشاد الزراعي.
- افتقار التقييم الموضوعي للعقبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.
- عدم تخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية و تطوير التقنيات الحديثة الزراعية.
- عدم استغلال المياه الجوفية لسقي الأراضي الزراعية نظرا لارتفاع تكلفة استغلالها.
- التدخل الحكومي في القطاعات الإنتاجية الزراعية
- تعثر السياسات الزراعية في بلوغ أهدافها نتيجة غياب استراتيجية محكمة وواضحة في القطاع الفلاحي[7]

ثانيا: الاستراتيجية الفلاحية في الجزائر ما بين 2016-2025

قامت الجزائر خلال السنوات الماضية بالعديد من الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الفلاحية على مستوى الوطن و حيث سخرت مجموعة من الباحثين الذين قاموا بدراسات حول مستقبل و أفاق هذا القطاع في الجزائر، و تجلت هذه المجهودات برسم استراتيجيات و سياسيات في المجال الفلاحي ، و المبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (11): الاستراتيجية الفلاحية في الجزائر من 2016-2025

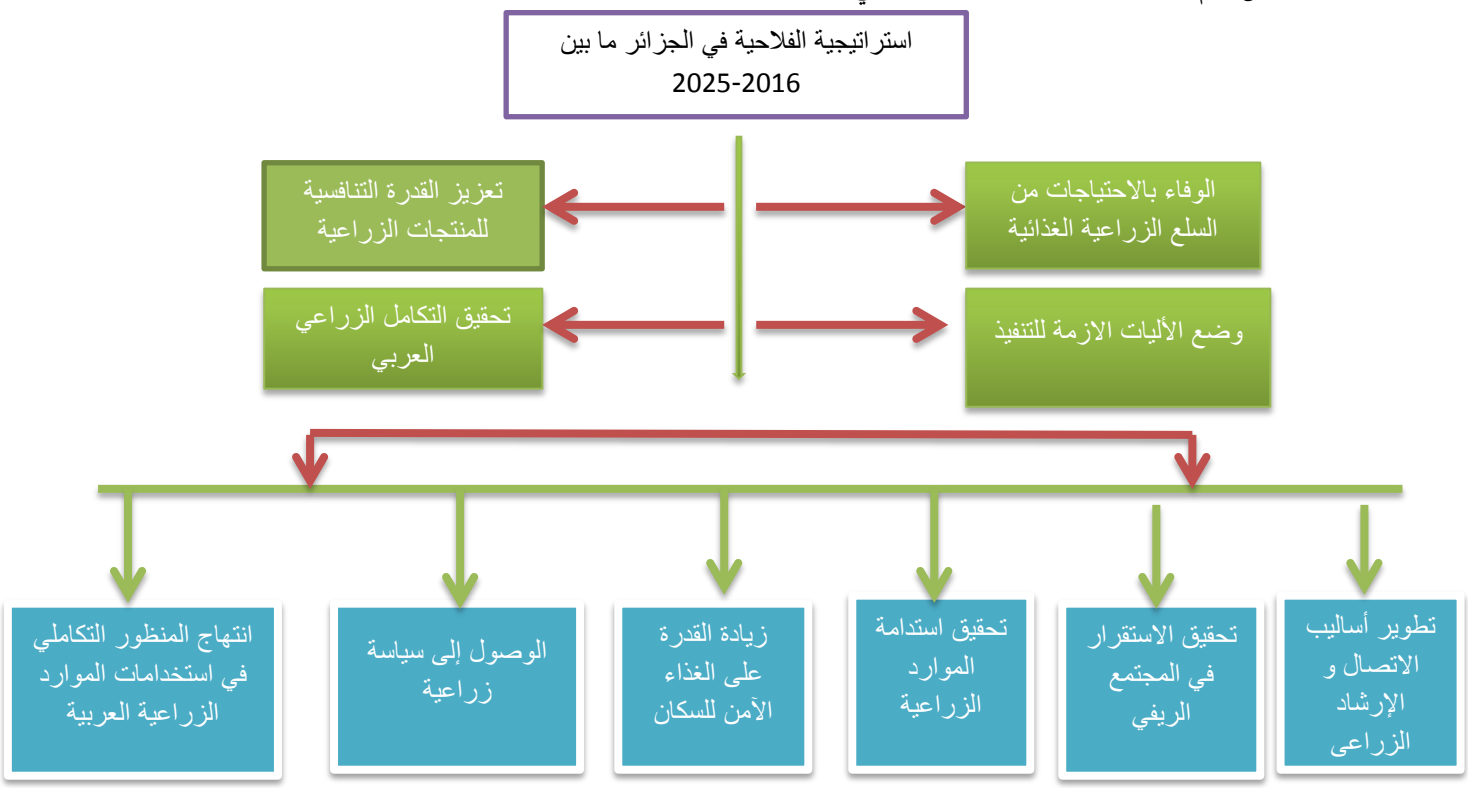

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التنمية الزراعية العربية المستدامة لسنة 2015

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، استنتجنا أن هذا القطاع يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني ، كما يعد قطاعا بديلا للاقتصاد الريعي نظرا لمساهمته الفعالة في تحقيق الاكتفاء الذاتي. و انطلاقا مما سبق استنتجنا مايلي:

- يعتبر القطاع الفلاحي من بين الركائز الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي.
- استغلال المساحات الصالحة للزراعة في بناء المساكن و غيرها من المنشآت.
- دعم الصناعات الغذائية لتحويل فائض الغذاء إلى منتج يحقق المواصفات و يسوق في الدول الأخرى.
- حققت الجزائر تقدما ملحوظا في إنتاج الخضر و الفواكه خلال السنوات محل الدراسة و يعود ذلك إلى استغلال المناطق الشبه الجافة و المناطق الصحراوية في إنتاج هذا النوع من المنتجات و عدم الاكتفاء بالأراضي الصالحة للزراعة الموجودة في ساحل متيجة.
- عدم استغلال مياه الأمطار و المياه الجوفية في القطاع الفلاحي و ضعف مستوى التجهيزات والبنية الأساسية في مجال استخدام المياه بصفة عامة، واستخدامها للري بصفة خاصّة.

التوصيات:

فإننا نوصي بمايلي:

- ❖ تعزيز دور البحوث و تطبيق مخرجاتها و تخصيص الموازنات الازمة لاستقطاب الباحثين.
- ❖ تكثيف استخدام ألات السقي بالتنقيط في سقي الأراضي الصالحة للزراعة كبديل للأمطار.
- ❖ تقديم الدعم لصغار المزارعين، و إقرار خطط تسويق متكاملة في مواجهة التحدي الغذائي و المائي.
- ❖ استخدام البذور المحسنة و الملائمة تبعا للأصناف المزروعة .
- ❖ توسيع وعصرنة صناعة التبريد و قدرات الحفظ والتخزين، وذلك في سبيل ضمان استقرار السوق، ممّا يساهم في حماية مداخيل الفلّاحين.
- ❖ تشجيع الاندماج الفلاحي والصناعي لتأسيس قاعدة لتطوير الفلاحة، وترقية مجال الصناعات الغذائية في المنتوجات التي تعدّ من اختصاص الولاية كالخضروات والحبوب والطماطم الصناعية.
- ❖ استنباط أصناف جديدة وتطوير السلالات خاصّة من محصول الحبوب والعنصر الحيواني، باعتبارهما مصدر الغذاء الأساسي للسكان، وبالتالي الرفع من المردود الفلاحي.
- ❖ تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكّم في مياه الأمطار.

المراجع:

مفهوم الفلاحة و أهميتها و أنواعها، أنظر:

1.www.startimes.com/?t=24741336, le 18/04/2017 a 15H46

2.عارف جواد سعد، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص 89.

3. من إعداد الباحثين

4. بوهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 39

5.سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتواره، جامعة الجزائر، 2015،ص 34

6. غربي فوزية، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الج ا زئر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان ، 2010، ص 109

7.من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، المرحلة الأولى (2011-2016) .